صـــوتُ الثـــــورَة

usmlo.org — *ناطقة بلسان المنظمة الماركسية-اللينينية للولايات المتحدة* — ياعمال كل البلدان إتحدوا!

لإنهاء الإحتـــــــجاز إلى أجـــلٍ غـــير مســـــــمى الآن!

يطالب المحتجزون من قبل الحكومة الأمريكية في مراكز إعتقال المهاجرين داخل الولايات المتحدة، وكذلك في سجن بغرام في أفغانستان بوضع حدٍ لإحتجازهم إلى أمدٍ غير مسمى، وإلى أن يتم إعادة النظر في إجراءات و مدد إعتقالهم من قبل المحاكم. وقام المعتقلون بالإضراب عن الطعام في بغرام ومراكز الإعتقال المحلية، بما فيها مركز إليزابث بورت في تكساس. ويضرب مايزيد عن مئة محتجز عن الطعام لعدة أسابيع للمطالبة بمعاملتهم وفق الإجراءات القانونية المعمول بها، ولوضع حدٍ لظروف إعتقالهم الغير إنسانية والغير محددة. إذ يتم إحتجازالمهاجرين لشهور ولسنوات أثناء النظر بقاضاياهم. ويتعرض المزيد من المهاجرين للإحتجاز في إطار حملة الحكومة الإغارة عليهم وتجريمهم، وهي تهدف إلى تحويل مخالفات صغيرة إلى جنحٍ عوضاً عن التعامل معها كمخالفات مدنية. وتتحرك الحكومة عادةً على أساس "الإعتقاد" بكون أحدهم مهاجراً بدون الأوراق اللازمة. وبحسب أحد مسؤولي أمن الهجرة والجمارك فإنه في "حال عدم توفر الأدلة الكافية لإتهام أحد ما جرمياً وبوجود إعتقادٍ بلاقانونية إقامتهم، فبإستطاعتنا أن نجعلهم يتبخرون." ووفق مصادر حكومية، فـــــإن مايقارب ال100,000 سيواجهون هذا المصير، وفي مسمى. وهو يدرس حالياً إنشاء نظامٍ حالات عديدة إلى مدد غير محددة. وبالنسبة لسجناء بغرام، يتواصل إحتجازهم منذ عدة سنوات دون أية تهم، مع تعرض العديد منهم للتعذيب. وخلافاً لما يخطط لسجن غوانتانامو، لن يُعمد إلى إغلاق سجن بغرام، لابل يصار الآن إلى بناء مركز إعتقال جديد يمكنه إستيعاب 11,000 شخص. أضف إلى ذلك أن أفغانستان ماتزال تُصنف كمنطقة حرب، مما يعني أن المحاكم لم تؤكد على حق المعتقلين المثول أمام القضاء. بالنسبة لسجناء الحرب، يكون هذا من إختصاص محكمة دولية محايدة، ويعود النظر بقضايا المحتجزين المهاجرين داخل الولايات المتحدة إلى محاكم الهجرة. ويصار إلى تجاهل هذه جميعها مع تحرك الحكومة إلى إحتجاز أشخاصٍ لم يرتكبو أي جرم بشكل تعسفي.

وتُستعمل إجراءات الإحتجاز والعقاب الجماعي هذه لإستهداف قطاعات كاملة من الناس كالمهاجرين الآن، مع العلم أن الحكومة تسعى إلى تطبيق هذه الإجراءات على نطاق أوسع. وأظهر الرئيس باراك أوباما أنه سيستمر بإستعمال توصيفي "المقاتلين الأعداء" و "غير الموثقين قانونياً" لتبرير الإستمرار بالحجز إلى آمد غير

الـتتمـة صفـــحة 2

دفاعاً عن المضربين عن الطعام في مركز إعتقل بورت إليزابيث

يستمر المضربون عن الطعام في مركز إحتجاز بورت إليزابيث أقصى جنوبي تكساس في تحركهم إحتجاجاً على ظروف إحتجازهم الغير إنسانية وحرمانهم من حق التمتع بالإجراءات القانونية المتبعة وحق منذ شهر الطعن بإحتجازهم الغير محدد. ويفوق عدد هؤلاء المضربون مايو المئة، إنضم إليهم العديد في مراكز إعتقالٍ أخرى تضامناً. وتشرف على هذه المراكز شرطة الهجرة الحكومية، أي جهاز أمن الهجرة و الجمارك. ويوم 14 يوليو قام حراسٌ تابعون للجهاز بالإعتداء على أحد المضربين عن الطعام كليفورد رييد، وهو من أصول جامايكية. إذ قام العديد من الحراس بجذبه من سريره بعنف، و دفعوه إلى الحائط و لكموه على معدته. وطوال الإعتداء عليه حافظ رييد على هدوئه ولاعنفه. وكانت النتيجة أن كُسرت يده اليسرى ولُويت يده اليمنى.

ويأتي هذا بعد إعتداء مماثل يوم 5 يونيو، عندما تعرض عناصر الجهاز بالضرب على راما كارتي وهو مُعتقل مفوه قام بتنظيم رفاقه للإحتجاج على معاملتهم بوحشية وإنتهاكات حقوق الإنسان في المركز القريب من مدينة براونزفيل. واستهجن كارتي الطريقة التي يُعامل بها

الســجناء مؤكـــدا الـتتمـة صفـــحة2

لإنهاء الإحتجاز إلى أجل غير مسمى – *تتمة الصفحة الأولى*

"قانوني" خاص بـــ"المقاتلين الأعداء" يحرمهم من الخضوع للمحاكمة وفق الإجراءات المتعارف عليها، ويضعهم تحت رحمة الإحتجاز الغير محدد زمنياً تنفيذاً لرغبة الرئيس. ففي حين إستعمل الرئيس السابق جورج بوش التوصيف أعلاه لإستهداف من هم خارج الولايات المتحدة، والعديد منهم محتجزون الآن في بغرام، يريد أوباما توسيع دائرة من تشملهم هذه التسمية إلى أفراد داخل الولايات المتحدة نفسها وحول العالم. في هذا الإطار، قامت إدارة إوباما بإستئناف الحكم الذي أصدرته المحاكم مؤخراً والذي قضى بحق المعتقلين من غير الأفغانيين في سجن بغرام بالمثول للمحاكمة. واتخذت الإدارة إجراءً مماثلاً في قضية محتجزٍ أفغاني حتى تم إستصدار حكمٍ لصالحها. إن إحتجاز المهاجرين وسجناء بغرام وأولائك المكتمون داخل السجون الأمريكية لهو أمر غير عادل ولاديموقراطي. وهو يتناقض تماماً مع مبدأ حكم القانون، وذلك لتأسسه على أرضية صلافة الحكومة في تقريرها إحتجاز الأشخاص اللذين تريد إعتباطياً. إن مسؤولية الحكومة تتمثل بإحترام حق كل السجناء الطعن بإعتقالهم أمام محكمة محايدة، وحقهم التمتع بتمثيل قانوني كامل وبظروف إعتقال إنسانية. وهذا ماينص عليه حكم القانون.

يجب إنهاء الاحتجاز الغير محدد الأمد الآن

المضربون عن الطعام – *تتمة الصفحة الأولى*

"على أنه أمر غير عادل وغير دستوري أن يُستمر بإحتجازنا أطول بكثير مما ينص عليه القانون منطقياً، أو أي منطق أخر." يطالب المضربون عن الطعام بحقهم المثول للإجراءات القانونية المتعارف عليها، ويرفضون سياسة الحكومة إحتجازهم إلى أجل غير معروف. وتم إستهداف كارتي لدوره في مساعدة المهاجرين الأخرين للإحتجاج على ظروف إعتقالهم، وللتظلم من إنعدام الرعاية الصحية وسوء المعاملة من قبل الحراس وعدم توافر مساعدة قانونية ملائمة وحرمانهم من الخضوع للإجراءات القانونية المعتادة. إذ نادراً ما يتمكن المحتجزون من الحصول على المساعدة القانونية التي ينص عليها القانون. ويأتي تبجح أحد المسؤولين السابقين في جهاز أمن الهجرة والجمارك ليؤكد على هذا، إذ قال أنه في "حال عدم توفر الأدلة الكافية لإتهام أحد ما جرمياً وبوجود إعتقادٍ بلاقانونية إقامتهم، فبإستطاعتنا أن نجعلهم يتبخرون." إن الإضراب عن الطعام يهدف إلى سحق مسعى "تبخر" المهاجرين وإسكات مطالبهم.

عمل كارتي، وهو أمريكي من هايتي، على توثيق هذه الإرتكابات وحالات الإحتجاز غير المحددة زمنياً وفضحها للملأ. فقد دعى منظمة العفو الدولية إلى الحضور إلى مركز بورت إليزابيث للإستماع إلى السجناء وجمع المعلومات عن الإساءات التي يتعرضون لها. وبعد زيارة المنظمة للسجن، تم التعرض لكارتي بالضرب، وتم نقله بشكل غير قانوني إلى مركز حجز لاسال في جنا في لويزيانا. لكن هذا لم يوهن عزيمة كارتي الذي إستمر بالإضراب عن الطعام. حاولت الحكومة بعدها ترحيليه إلى هايتي، لكنها فشلت كونه لايتمتع بالجنسية الهايتية ولم يقم هناك أبداً. فما كان لها إلا اللجوء إلى التهمة المستعملة جداً في هذه الحالات، أي مقاومة إعتقاله. إتهم كارتي بـــ"الإعتداء، والمقاومة والإعتراض على، والتهديد والتخويف أو التدخل [بالمهام الرسمية] لعنصر الجهاز إريك سالديفار."

ولإستبيان ماحدث قابل نشطاء محليون يدافعون عن كارتي والمضربين عن الطعام المحتجزين الذين شهدوا واقعة الضرب يوم 3 يونيو. اجمع هؤلاء على سلمية كارتي اثناء الواقعة وأنه كان الشخص الوحيد الذي تعرض للضرب. وتعبيراً عن العصيان المدني رفض كارتي السير مع الحراس، وتم جره من زنزانته. نُظمت مظاهرات خارج بورت إليزابيث وفي المنطقة خلال شهري يونيو ويوليو للمطالبة بإسقاط التهم والتحقيق بإنتهاكات جهاز الأمن وإحترام حقوق المحتجزين. تحدث هؤلاء كيف يتم حبسهم لمدد تفوق السنة دون السماح لهم بالطعن بإحتجازهم. إذ يستمر إحتجاز كارتي مثلاً، والذي عاش في الولايات المتحدة مذكان عمره عام واحد، لما يزيد عن السنة. وحاولت والدته مراراً الحصول على أوراق التجنيس دون جدوى. إذ قد تصل مدة الإنتظار للحصول على الجنسية للعديد من المهاجرين إلى 10 – 15 عاماً، وقرار التجنيس غالباً مايعتمد على إعتباطية الحكومة.ويزعم جهاز أمن الهجرة والجمارك أنه لتعذر ترحيل كارتي فبإستطاعتهم حجزه إلى أجل غير مسمى، كما يفعلون مع غيره كثيرون.

سُجل مؤخراً إرتفاع حاد لعدد المحتجزين حول البلاد بسبب إعتداء الحكومة على المهاجرين وتجريمها للهجرة. ففي غضون مايزيد عن عقد واحد فقط إرتفع عدد المهاجرين رهن الحجز يومياً ثلاثة أضعاف من 10,000 في عام 1996 إلى 30,000 في 2008. فوفق دراسة أجرتها منظمة العفو الدولية مؤخراً فإن عشرات الألاف موجدون رهن الحبس في مراكز إحتجاز المهاجرين الأمريكية سنوياً، وبينهم العديد من المواطنين الأمريكين، دون تمكنهم من الإدلاء بالشهادة لتبيان إن كان حجزهم مبرراً. وتتوقع الحكومة أن يتجاوز عدد المحبوسين في مراكز الحجز هذه الـ100,000 هذا العام.

يتحرك هؤلاء المحتجزون، بالتقاطع مع مطالب رفاقهم في مراكز الإعتقال الأمريكية في الخارج كسجن بغرام في أفغانستان، للدفاع عن حقوقهم و للمطالبة بالإستماع إلى شهاداتهم. يستمر هؤلاء بتحدي الصمت عن ظروف حجزهم ولاينفكون المطالبة بحقوقهم. للمزيد من المعلومات عن معركتهم المستمرة، يمكن الإتصال بـــ:

Southwest Workers Union, Anayanese Garza, 956.207.2571

Industrial Workers of the World, McAllen, Texas, Greg Rodriguez,
956. 522.1719 or grodrigueziww@yahoo.com

معركة سجناء بغرام ضد حجزهم لأجلٍ غير مسمى

Inter Press Services

دعت المنظمة الممثلة للمحتجزين من دون تهم في سجن بغرام الأمريكي في أفغانستان إدارة باراك أوباما إلى "مراجعة السياسات المعيبة للإدارة السابقة" ووضع حدٍ للإحتجاز الغير المحدد من دون محاكمة للمدنيين الأفغان الذين يحبسهم الأمريكيون.

فقد رفض القاضي جون بايتس لمقاطعة كولومبيا الإلتماس الذي قدمه حاج وزير، المدني الأفغاتي المحتجز في بغرام لما يزيد عن ست سنوات، على أساس أنه ليس مواطناً أمريكياً ولذا لايمكنه إلتماس الإفراج عنه لدى المحاكم الأمريكية. وفي قرار سابق يعود إلى شهر أبريل من هذا العام، أقر بايتس بحق ثلاثة سجناء في بغرام، يمنيان وتونسي، الإلتماس لدى المحاكم الأمريكية. لكنه أشار إلى عدم إمكانية هذا بالنسبة لوزير كونه مواطناً أفغانياً لما قد يمثل هذا من تبعات على العلاقة بين الولايات المتحدة وأفغانستان. ووزير هو مواطن أفغاني إعتقل في باكستان عام 2002، ويستمر إعتقاله اللاقضائي في بغرام من حينه. وهو معروفٌ كونه واحدٌ من السجناء القلائل الذين تم التقدم بطلبٍ لمثولهم أمام القضاء. وحسب لال غوول رئيس منظمة حقوق الإنسان الأفغانية فإن وزير "ليس قيادياً أو عضواً في طالبان أو القاعدة. هو رجل أعمالٍ وحسب."

وقالت تينا مونشيبور فوستر المدير التنفيذي لشبكة العدالة الدولية لوكالتنا: "إن قرار المحكمة حرمان السيد وزير حق الطعن بإحتجازه إستند حصراً إلى كونه مواطناً أفغانياً. آن الآوان لكي يعمد الرئيس باراك أوباما إلى مراجعة السياسات المعيبة لإدارة البيت الأبيض السابقة." وأضافت: "إن كانت إدارة أوباما صادقة في مسعاها ترميم السلطة الأخلاقية للولايات المتحدة، فلا بد من تطبيق الإلتزام "بالتغيير" على بغرام وكافة السجناء هناك. وبغياب تمكين المواطنين الأفغان الحصول على أبسط الحقوق القانونية الواجبة لهم، لامعنى للحديث عن العدالة والتعاون."

من جهتها قالت باربارا أولشانسكي مديرة القسم القضائي للشبكة: "على الرئيس أوباما القيام بأكثر من توزيع الوعود بإغلاق غوانتاتامو. عليه تأسيس نظام قضائي عادل وفعال يطبق على كل الأفراد الذين نحتجز بغض النظر عن مكان إحتجازهم." وعلقت على قرار المحكمة بالقول: "لايجب أن يآسي المدنيون الأبرياء داخل السجون لكونهم مواطنون أفغانيون فحسب. تسطيع الإدارة الحالية، بل يتوجب عليها منح كل من تختار إحتجازهم حقوقهم الأساسية أياً يكن إنتماءهم العرقي أو الإثني أو الديني."

تقدم شبكة العدالة الدولية المساعدة والخبرة القانونيتين لضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان من خلال شبكة عالمية من الإختصاصيين القانونيين والمنظمات غير الحكومية والمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان.

يعرف عدد أكبر من الناس عن تركة بوش لأوباما والمتمثلة بإغلاق السجن الأمريكي في غوانتانامو، كوبا، ولكن ليس عن المهمة الصعبة الشبيهة ولكن الأكبرعلى بعد 7,000 ميل. والمعضلة تتمثل بما يتوجب فعله بـــ"غيتمو الأخر" أي السجن الذي تديره الولايات المتحدة قي قاعدة بغرام الجوية قرب كابل قي افغانستان، وسجنائها الذين يتراوح عددهم

بين 600 و 700. تم إنشاء "غيتمو الأخر" أساساً كمركز إعتقال مؤقت من قبل الجيش الأمريكي بعد إجتياح أفغانستان وإزاحة طالبان عام 2001. لكن عدد الذين مايزالون محتجزين هناك يفوق ثلاثة أضعاف سجناء قاعدة غوانتانامو حالياً. وفي العام 2005 وبعد نشر معلومات موثقة عن حالات موت وتعذيب وإختفاء بين السجناء، بدأت الولايات المتحدة جهوداً لتسليم المنشأة إلى الحكومة الأفغانية. لكن السجن مايزال تحت إدارةٍ أمريكية بسبب سلسلة من الهفوات القانونية والبيروقراطية والإدارية. وشكا تقرير سري أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً إستمرار المعاملة السيئة للسجناء. وتتمثل هذه الإنتهاكات بإزدحام السجن وظروف الحجز القاسية وغياب أساس قانوني واضح للإحتجاز وفي عزل بعض السجناء عن العالم الخارجي في زنازين سرية، وفي "تعرضهم أحيانا لمعاملة سيئة في إنتهاكٍ لمعاهدات جنيف." يستمر حبس البعض من دون تهم ومن دون الحصول على مساعدة محامٍ لأكثر من خمس سنوات. وأضافت اللجنة أن العشرات قد تم إحتجازهم في عزلة من مفتشي السجن لأسابيع وحتى لشهور.

أما جوناثان هافيتز المحام العامل في مشروع الأمن القومي للإتحاد الأمريكي للحقوق المدنية فصرح لوكالتنا: "إن قيمنا وإلتزامنا بحكم القانون على المحك أينما يقع أحدهم رهن إعتقال الولايات المتحدة وتحت سيطرتها. إن التعذيب والإنتهاكات الأخرى في بغرام لهي دليلٌ إضافي عن أن هذه قد غدت النمط لا الإستثناء، وأنها بدأت على أعلى مستويات الحكومة. لابد من معرفة ماحصل ومحاسبة المسؤولين والتأكد من عدم الإستمرار بالسياسات التي آلت بالأمور إلى ماهي عليه."

وكان الإتحاد الأمريكي للحقوق المدنية قد تقدم شهر أبريل الماضي بطلبٍ، في إطار قانون حرية المعلومات، للكشف عن الوثائق المتعلقة بسجن بغرام ومعاملة السجناء هناك، بما فيها عدد المحتجزين حالياً وجنسياتهم وأسمائهم وأماكن حجزهم ومددها. ويسعى الإتحاد كذلك إلى معرفة السبل المتوفرة للسجناء للطعن بإحتجازهم ووسمهم كـ"مقاتلين أعداء."

وقالت ميليسا غوودمان المحامية العضو في المشروع عينه: "تحيط السرية التامة بإحتجاز الولايات المتحدة لمئات السجناء في بغرام. يحق للشعب الأمريكي أن يعرف مايحصل في بغرام، وإن كان من تعذيب للسجناء هناك."

نُقل آلاف الأفراد من مختلف أنحاء العالم إلى سجن القاعدة الجوية هذا، لابل يُصار إلى تزويده بمنشأة جديدة قادرة على إستيعاب أكثر من 11,000 سجين.

صـــوتُ الثـــورَة

بثلاث لغات، الإنكليزية والعربية والإسبانية

شاركونا آراءكم وأخباركم وتقاريركم

office@usmlo.org

زورا موقعنا على الإنترنت

www.usmlo.org